

الاعتقال من الحيض ولدان وولدتها هكذا نادرة فلا ينبغي عليها الحكم
 الشرعي بل الاغلب فيعتبر أكثر مدة الحيض وأقل مدة الطهر ليعتد
 كيون ثلاث حيض شهر والاطول بينهما شهر **باب ثبوت النسب**
أكثر مدة الطهر سنتان لقوله عدلثة وعن الولد لا يبق في البطن أكثر من
 سنتين ولو بطل مغرلا **وأقلها ستة أشهر** لقوله تعالى وحمل فصاله ثلثون
 شهرا ثم قال تطاوفي فصاله في عامين فيقول الجعل ستة أشهر فيثبت النسب
ولد معتدة الزوجي وإن ولدت لأكثر من سنتين ما لم تقتر بخلاف العدة
 لاحتمال العلوق حال العدة لجواز كونها معتدة الطهر وإن كانت في الأقل
 يعني إذا جاءت به لأقل من سنتين بابت من زوجها لانقضاء العدة
 وثبتت نسب له لوجود العلوق في النكاح وفي العدة ولا يصير مرجعا لأنه
 محتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مرجعا بالشك **وإن**
مراجعها لأكثر يعني إذا جاءت به لأكثر من سنتين كان مرجعا لأن
 العلوق بعد الطلاق والظاهر أنه منه لانقضاء الزمان ما يكون مرجعا كذا
مستوتة ولدت لأقل منهما يعني يثبت نسب ولد مستوتة إذا جاءت به لأقل
 من سنتين بلا دعوة لاحتمال كون الولد قاطنا من وقت الطلاق فلا يتيقن
 من والد الطهر ويثبت النسب احتياطا **ولو جامعها لا** أي إذا جاءت به
 أثناء سنتين من وقت الفرق لم يثبت نسب لأن الحمل حادث بعد الطلاق
 فلا يكون منه لحرمة الوطء **الآن دعوة** لأنه التزمه وايضا يحتمل أن يطأها
 في العدة **وكذا من أهله** أي صبية سمعها مع فصاعدا لم يظهر فيها
 أمارات البلوغ يثبت نسب ولدها **إذا ولدت لأقل من تسعة أشهر** منذ
 طلقها باي مكان أو رجعا لأن العلوق مع يكون في العدة **ولست معتدة لا** أي لو
 ولدت لتسعة أشهر لا يثبت نسب ولدها لأن العلوق مع يكون خارج العدة
 وذلك لأنها صغيرة بيقين واليقين لا يزول بالاحتمال والصغر منافي للحمل
 على الأحداث فلا يثبت النسب إلا برأي أو اقترت بمضي العدة ثم ولدت
 لستة أشهر لم يثبت النسب لوجود دليل الانقضاء وهو اقترانها كذا هذا
 بل أولى لأن اقترانها يحتمل الكذب وحكم الشرع بالانقضاء لا ترد فيه
أن كذا معتدة طلاقا **أقترت بالغضي** أي مضى عدتها **ولدت لأقل من نصف**
 أي معتدة

سنة

Copyrighted material